



- 1- بينما تستمر جائحة كوفيد-19 في عكس مسار مكاسب التنمية ووضع أسس السلام على المحك، أعلن قادة العالم من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 التزامهم بتعبئة المزايا النسبية لمنظماتهم لصالح البلدان والأشخاص الذين يقومون بخدمتهم. ولا بد من العمل في تآزر عند تقديم استجابات في مواجهة التحديات الهائلة التي ستظل تلوح في الأفق في عام 2021 وما بعده.
- 2- وتخلل المناقشات موضوع تركيز الجهود على المجالات التي يمكن أن يتحقق فيها أكبر الأثر – قطريا ومجتمعيا – مما لفت الانتباه إلى عدم التناسب بين ما هو مطلوب لمساعدة البلدان على الاستجابة وما هو متاح. وانصب الاهتمام بصفة خاصة على مجالات الفرص، مثل الدعم الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل والناشئة، بما فيها حلول الديون؛ والنهج المرنة والمخصصة والمتماكة من جانب المجتمع الدولي، بما فيها النهج المستخدمة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف؛ والاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي.
- 3- وعقب الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي دعا إلى مزيد من الفعالية والشمول – "تعددية أطراف متشابهة" – حدّد أعضاء الفريق الرفيع المستوى المجالات ذات الأولوية التي من شأنها تعزيز الاستجابات المتسقة في إطار الحصائل المتوخاة من الحدث:

الحصيلة الأولى: توفير المزيد من السياسات الشاملة المتكاملة والدعم التنفيذي للبلدان

- 1- أشار أعضاء فريق النقاش الرفيع المستوى إلى استعدادهم لاستكشاف سبل تحسين تنسيق جهود الدعم الشامل والمتكامل للبلدان في وضع السياسات وتنفيذها انطلاقا من مواطن القوة لدى مختلف أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من إمكانات تعددية الأطراف المتشابهة.

الحصيلة الثانية: تعزيز التنظيم المشترك عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلدان الهشة والتي تعاني من النزاع والعنف

- 2- أبدى أعضاء الفريق استعدادهم لدراسة أفضل السبل لمواصلة تعزيز التخطيط والتنسيق على المستوى القطري، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف انطلاقا من التوصيات الواردة في التقرير الذي صدر بعنوان مسارات تحقيق السلام، وتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الحصيلة الثالثة: تعزيز التعاون بشأن إيجاد حلول اقتصادية لصالح البلدان

- 3- أعرب أعضاء الفريق عن اهتمامهم واستعدادهم للنظر في طرق العمل في تعاون أو ثوق لمعرفة أفضل السبل لتوفير الحيز المالي الذي يمكن البلدان من تحقيق الإنفاق الاجتماعي المطلوب لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تخفيف ضائقة الديون، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي موجهة ومتدرجة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتهيئة فرص العمل والحفاظ عليها، وتلبية احتياجات القطاع غير الرسمي.
- 4- وفي إطار تسخير الزخم المتولد أثناء الحدث الرفيع المستوى، يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الموضوعات الرئيسية والرسائل المنبثقة عن الاجتماع ويعرض فرص العمل الجماعي.

أبرز ما جاء في الكلمة الرئيسية التي أدلى بها الأمين العام ومناقشات الفريق الرفيع المستوى

- 5- السيد أنطونيو غوتيريش (Antonio Guterres)، الأمين العام للأمم المتحدة قال إن منح جائزة نوبل للسلام لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) يؤكد رسالة مفادها أن الغذاء هو السلام. وما نحتاجه هو نوع حديث وشامل من تعددية الأطراف، نوع أكثر شفافية ومرونة ويمكن الوصول إليه بسهولة. وقد صُممت النهج الإنسانية للاستجابة للجوانب المتعددة الأبعاد للجائحة، ولكن لا بد من موازنتها مع التعافي على الأجل الأطول، ومعالجة جوانب الهشاشة في التنمية العالمية، بما يشمل المناخ، والنظم الغذائية، وسبل العيش، ويجب أن تلبى احتياجات النساء على نحو أفضل.
- 6- السيدة كريستالينا جورجييفا (Kristalina Georgieva)، مدير عام صندوق النقد الدولي، قالت إن القضاء على الجوع ووضع نهاية للمجاعات ضرورة أخلاقية. ويمثل الجوع في الوقت نفسه أكبر مشكلة قابلة للحل في العالم. ويمكننا الاستفادة من مواطن قوتنا للمساعدة على تنظيم وتحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي معا عبر المنظمات. إن منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أنشئت جميعا للارتقاء بحياة الناس. وصندوق النقد الدولي ملتزم بالمساهمة بالتحليلات والمشورة بشأن أفضل سبل استخدام الموارد على المستوى القطري، والاستجابة في أوقات الأزمات. ويجب أن تعمل المؤسسات المتعددة الأطراف معا على كل مستوى للاستثمار في تحقيق المناعة للإنسان والكوكب والتمويل.
- 7- السيد ديفيد مالباس (David Malpass)، رئيس مجموعة البنك الدولي أكد أن من الممكن، بل من المرجح، إيجاد حلول عندما نتخذ إجراءات جريئة. ويجب أن تكون الأولوية تكوين شراكات مرنة قائمة على المهام تحت قيادة البلدان النامية، والاستفادة من الولايات والخبرات والموارد النسبية للمنظمات الشريكة. وتواصل المؤسسات المالية الدولية البحث عن حلول لخفض المديونية وإيجاد حلول لها، مع التركيز على تجنب العمليات الممتدة لهيكلة الديون التي أخرت التعافي في الماضي وأفضت إلى حلقات ديون لا يمكن تحملها.
- 8- السيدة يوتا أوربيلين (Jutta Urpilainen)، مفوضة الاتحاد الأوروبي للشراكات الدولية قالت إن التوفيق بين الناس والكوكب والاقتصاد ضروري لمعالجة الجوع وسوء التغذية والأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم. وستسعى المفوضية الأوروبية وفريق أوروبا إلى الاستفادة من الاتفاق الأخضر الأوروبي للإسهام في برنامج تحويلي للنظم الغذائية.
- 9- السيدة جوزيفا ساكو (Josefa Sacko)، مفوضة الاتحاد الأوروبي للاقتصاد الريفي والزراعة قالت إن تعزيز التنسيق والتعاون ضروري لتجنب الازدواجية وضمان كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وترغب الدول الأفريقية في تكوين شراكات معززة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وتدعو الشركاء إلى دعم المبادرات الوطنية ذات الأولوية من خلال البرامج القائمة والاستثمارات الجديدة. وسيدعم ذلك بناء اقتصاد قادر على الصمود يكون عملا أساسيا في نهوض أفريقيا من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الراهنة.
- 10- السيد أхим شتاينر (Achim Steiner)، نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قال إن تكلفة الفقر تكون باهظة أثناء الجوائح؛ ولا بد من التكامل الذكي والأداء المشترك من أجل الاستجابة لما يُطلب من المجتمع الدولي. وها هو العالم ينتقل من حقبة المعونة الإنمائية إلى التعاون الإنمائي؛ وعلى كل كيان أن ينهض بدوره. ولا بد من تدخل العاملين في المجال الإنساني عندما تُعطل الأزمات سير العمل المعتاد، ولن يكون كافيا إبقاء الوضع على حاله. وينبغي التركيز على الجوانب الأولية للعملية – التقديرات القطرية المشتركة، والتخطيط والترتيبات المالية – لوضع أسس التنفيذ.

11- السيد مارك لوكوك (Mark Lowcock)، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة قال إن القضاء على المجاعة مهَّد بالخطر، والمطلوب اتخاذ إجراءات بصفة عاجلة. ويحتاج المساهمون في المؤسسات المالية الدولية إلى تمكينهم من تقديم مزيد من الدعم السريع والفعال إلى البلدان الأكثر هشاشة. ويجب مواصلة التمويل الإنساني للعمليات في البلدان التي لا توجد فيها مؤسسات أو التي تفتقر إلى القدرات اللازمة للوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. ولا بد من الاستثمار في خدمات الصحة الأساسية ومرافق الصرف الصحي. ومن الحاسم تحقيق السلام والاستقرار.

12- السيد (أولريخ شايندربرغر) Ulrich Seidenberger، رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والممثل الدائم لألمانيا لدى البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية قال إن علينا في هذه اللحظة المفصلية التي نواجه فيها أزمت متعددة، أن نعيد التفكير في نظامنا الإنساني والإنمائي بأسره، وأن يكون هدفنا تحقيق نقلة نوعية من خلال تفكيك صوامع كل واحد منا. ويتطلب تفكيك نُهج الصوامع هذه أكثر من مجرد تحسين التعاون؛ وهو يتطلب أيضا سياسات متكاملة ودعم تنفيذها.

13- السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قال إن مواجهة المشكلات المعقدة تتطلب استجابات منسقة. وفي هذه الحقبة التي تتفاقم فيها الاحتياجات بسبب النزاع وتغيُّر المناخ والجوائح، يجب على المجتمع العالمي أن يتكاتف لتحقيق تغيير مستدام. ويجب على الهياكل المتعددة الأطراف تكيف نُهجها للاستجابة للتحديات الحديثة والاستثمار في الوقاية.

مداخلات الدول الأعضاء

14- السيد غيرت مولر (Gerd Müller)، الوزير الاتحادي الألماني للتعاون الاقتصادي والتنمية أكد أنه لا عودة إلى طرق التفكير القديمة – ويجب علينا أن نعمل في إطار من التضامن على نطاق العالم وأن نشد إيرادتنا السياسية للعمل الآن. إن جائحة كوفيد-19 ليست مجرد أزمة صحية أو أزمة غذائية، بل هي أزمة اجتماعية واقتصادية – فُقدت فيها 350 مليون وظيفة وتعاني الأمم المتحدة أثناءها من فجوة تمويلية قدرها 10 مليارات دولار أمريكي. ولا يزال من الممكن إيجاد عالم متحرر من الجوع بحلول عام 2030 من خلال تعبئة الإرادة السياسية اللازمة للمجتمع الدولي – ويمكن تحقيق ذلك على أرض الواقع من خلال استثمارات مائحين منسقة بقيمة إضافية قدرها 14 مليار دولار أمريكي سنويا في قطاع الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

15- الممثلون الآخرون للدول الأعضاء رحبوا بالأفكار التي طرحها أعضاء الفريق وبإمكانية تحسين التعاون داخل المجتمع الدولي. وقالوا إن من شأن إشراك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الثنائيين في هذا الجهد أن يفضي إلى توحيد الرسالة الموجهة إلى البلدان، وتبسيط التخطيط، ويمكن أن يؤدي إلى تخفيف العبء الإداري الواقع على الحكومات. وسيساعد تحسين التعاون والتعاقد على تحويل التركيز نحو التخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الموارد، وتنفيذ البرامج ووضعها على أساس احتياجات المجتمعات المحلية والأسر. وطرح أعضاء المجلس أيضا على أعضاء الفريق سلسلة من الأسئلة (انظر الموجز التفصيلي أدناه).

الخطوات المقبلة

16- ستقوم أمانة البرنامج، بصفتها الجهة الميسرة، بإطلاع المنظمات المشاركة على ملخص تقرير الرئيس عن الحدث ومتابعته معها من أجل تحديد فرص ونوافذ العمل المحددة. وسيعرض على رؤساء المنظمات المشاركة تقرير نهائي يشمل الإجراءات الملموسة التي تم الاتفاق عليها بالتشاور مع جهات الاتصال المعنية.

الملخص التفصيلي للمناقشات

الكلمة الرئيسية التي أدلى بها الأمين العام في افتتاح دورة المجلس

- 17- أكد الأمين العام أن منح البرنامج جائزة نوبل للسلام لعام 2020 يبعث برسالة مفادها أن الطريق إلى السلام يبدأ بالغذاء وأن الجوع يولد الغضب. ويستحق البرنامج عن جدارة نيل الجائزة، وتستحق البلدان التي دعمته بمساهماتها السخية تقديرا كبيرا.
- 18- وأكد الأمين العام ضرورة التركيز على المساواة بين الجنسين، مشيرا إلى أن مؤتمر القمة العالمي بشأن النظم الغذائية المقرر عقده في عام 2021 سيتيح فرصة مهمة لمعالجة كثير من تحديات التعافي من الجائحة.
- 19- العمل المناخي: تلتزم الأمم المتحدة التزاما كاملا بالتنسيق العالمي من أجل تحقيق انبعاثات صافية صفيرية بحلول عام 2050 وضمان قيام جميع الدول والمدن وأنشطة الأعمال والشركات بوضع خطط للانتقال من أجل بلوغ هذا الهدف. وتسهم النظم الغذائية، وبالتالي البرنامج، بدور جوهري في هذه الجهود.
- 20- السلام: البرنامج رسول سلام، فهو بالتالي يتبوأ دورا رئيسيا في الدعوة إلى تحقيق وقف عالمي لإطلاق النار. وعند النظر في مستقبل تعددية الأطراف والحاجة إلى "تعددية أطراف متشابكة" شاملة، يمكن النظر إلى فوز البرنامج بجائزة نوبل للسلام باعتباره رمزا لعودة التعددية العالمية وفقا لإعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.
- 21- وأعرب السيد غوتيريش عن شكره للمانحين الذين يمولون البرنامج، ولكنه أشار إلى النقص الشديد الذي لا يزال قائما، ويبلغ حاليا 5 مليارات دولار أمريكي. وقال إنه يعترف بأهمية دور المنظمات غير الحكومية الشريكة التي تُمكن البرنامج من الوصول إلى الأشخاص الذين يساعدهم، وكذلك الدعم الأساسي من المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

رد البرنامج على كلمة الأمين العام

- 22- وجه رئيس المجلس التنفيذي الشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته، فقال إن منح البرنامج جائزة نوبل يعطي زخما جديدا للتضامن والتعاون الدوليين. ولا سبيل إلى تحقيق السلام من دون القضاء على الجوع، ولا يمكن القضاء على الجوع في غياب السلام، ولا بد بالتالي أن يستجيب الجميع لدعوة الأمين العام القوية لوقف إطلاق النار الشامل أثناء الجائحة.
- 23- وقال المدير التنفيذي إن على البرنامج والمنظمات الأخرى في النظام الدولي التساؤل عن سبل تجنب تحولها إلى كيانات متحجرة. إن أدوار وطرق عمل الصوامع التي صُممت قبل عقود قد لا تكون مثالية لتحقيق ذلك في حقبة يشكّل فيها النزاع وتغير المناخ قوة محركا للحاجة التي تفاقمت حاليا جائحة كوفيد-19. ولا بد من التدخل المبكر لمنع المجاعة وما يصاحبها من

زعزعة للاستقرار من أجل منع تحركات اللاجئين الضخمة والباهظة التكلفة. ويتطلب ذلك التدخل فعالية وكفاءة في التعاون، ومن ثم كانت الأهمية الكبيرة لموضوع نقاش الفريق الرفيع المستوى.

افتتاح حلقة النقاش الرفيعة المستوى تحت عنوان "هدم الصوامع"

- 24- عقب الكلمة الرئيسية، أعلن رئيس المجلس التنفيذي افتتاح الجلسة الافتراضية للفريق الرفيع المستوى حول موضوع "هدم الصوامع المؤسسية لتعزيز التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ".
- 25- ووصف الرئيس موضوع المناقشة بأنه موضوع شامل يتجاوز بكثير مهمة البرنامج. وقال إن الأزمات المتداخلة الموازية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات وازدياد أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، وندرة المياه، والركود الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجائحة، تدعو إلى إعادة التفكير في النظام الإنساني والإنمائي برمته وتفكيك الصوامع من أجل تحقيق قفزات نوعية خارجها وليس مجرد تحسين التعاون داخلها.
- 26- وقالت السيدة كريستالينا جورجيفا، مدير عام لصندوق النقد الدولي، إن الهدف المشترك لإنشاء البرنامج وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي هو تحسين حياة الناس، وإنها ترى أن أفضل سبل التعاون هو أن تستفيد كل منظمة من جوانب قوتها النسبية لتحقيق ذلك الهدف.
- 27- وأضافت أن قوة صندوق النقد الدولي تكمن في ثلاثة جوانب تنفرد بها ولايته: استشعار نبض الاقتصاد العالمي باستمرار، وتحليل الظروف في البلدان وفي العالم، وتقديم المشورة بشأن أفضل سبل استخدام الموارد على المستوى القطري. وقالت إن صندوق النقد الدولي كان "في طبيعة المستجيبين" للأزمة في هذا الوقت بالذات، وأنه ساعد على تحديد أولويات الإنفاق، وهو دور كان واضحا بشكل خاص في تعاونه مع شركاء مثل البرنامج لتصميم شبكات أمان اجتماعي، وترتيب الأولويات، وتحديد الأشخاص الأشد ضعفا وكيفية الوصول إليهم.
- 28- ومن المتوقع أن يكون عام 2021 عاما شديدا للصعوبة، ويركز صندوق النقد الدولي على الحاجة الملحة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، لتزويد الحكومات بالحيث المالي اللازم للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وسعى إلى تحقيق، دعا صندوق النقد الدولي، وشاركه في ذلك البنك الدولي وأيديتهما مجموعة العشرين، إلى تدابير لتعليق خدمة الديون. ولكن تعليق خدمة الديون لن يكون كافيا لجميع البلدان، ولذلك ينظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الديون تبعا لكل حالة على حدة.
- 29- ومن المهم توفير دعم مالي متناسب مع أثر الأزمة، ومن الحاسم استهداف البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة والأشخاص الأكثر ضعفا داخل هذه البلدان. وسيكون الحكم على نجاح الجهود المشتركة مرهونا بتأثيرها الفوري وكذلك فعاليتها في بناء القدرة على مقاومة الصدمات القادمة؛ وإن من أبسط الدروس التي يمكن استقراؤها من جائحة كوفيد-19 أن الوقاية خير من العلاج. ولا بد للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تعمل معا على المستويات كافة، من المجتمع المحلي إلى المستوى القطري والمستوى العالمي، للاستثمار في بناء قدرة الناس على الصمود، ويعني ذلك أن يكون الناس أصحابا ومتعلمين ولديهم المهارات المطلوبة لاقتصاد الغد؛ ويعني نظاما زراعيًا سليما قادرا على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية ويمكنه إطعام سكان العالم وتحقيق الطموحات البشرية التي تراعي المحيطات والأراضي والغابات وتتعايش معها؛ ويعني التمويل المرن، والاستدامة المالية التي ترقى إلى مستوى الإجراءات المتخذة من أجل الإنسان والكوكب.
- 30- وركز السيد ديفيد مالبا، رئيس مجموعة البنك الدولي، ملاحظاته على النظم الغذائية والديون والسياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف. وقال إن حالة الطوارئ العالمية الحالية غير المسبوقة تتطلب تعاونًا دوليًا على جميع المستويات، ولكن المشاكل

القائمة منذ أمد بعيد في النظام الغذائي العالمي تُمَثِّل محور تركيز رئيسي. وتُشكل النُظم الغذائية مصدرا رئيسيا لانبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه والهواء. وتكشف الأزمنة الثلاثية التي يشهدها شرق أفريقيا بسبب الجائحة والانهيار الاقتصادي وأكبر موجة لتفشي الجراد الصحراوي منذ عقود بصورة صارخة عن مدى هشاشة المحاصيل والحاجة الملحة إلى وضع النُظم الغذائية في مسار يحقق لها مزيدا من السلامة والاستدامة والازدهار.

31- وتابع قائلا إن التعاون الدولي أساسي لمعالجة تلك المشاكل ومن المهم بصفة خاصة بذل جهود منسقة على المستوى القطري؛ ويسعى البنك الدولي إلى تكوين شراكات مرنة مدفوعة بالمهام تحت قيادة البلدان النامية والاستفادة من المزايا النسبية لولايات المنظمات الشريكة وخبراتها ومواردها، مع إعطاء الأولوية للقدرة على التحرك بسرعة وبفعالية من أجل تلبية احتياجات البلدان. ومن المهم بصفة خاصة تحقيق تنسيق على الأرض في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف حيث لا يمكن لأي منظمة مواجهة التحدي بمفردها، ويحرص البنك على العمل مع الآخرين على المستوى القطري.

32- وفيما يتعلق بعبء الديون، توفّر مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الديون متنفسا تشدّد إليه حاجة البلدان التي منحت تعليقاً مؤقتاً لسداد ديونها حتى 30 يونيو/حزيران 2021. غير أن هذا التعليق يؤجّل السداد في معظم الحالات ولكنه لا يخفض عبء الديون في نهاية المطاف. وأثناء الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2020، طلبت لجنة التنمية في البنك الدولي من البنك وصندوق النقد الدولي اقتراح إجراءات لمعالجة أعباء الديون التي لا يمكن للبلدان المنخفضة الدخل تحملها. ويسعى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتالي إلى إيجاد حلول لخفض الديون وتسويتها، مع الحرص على تجنب عمليات إعادة هيكلة الديون المطوّلة التي أخرت عمليات الاسترداد السابقة وأفضت إلى حلقات مديونية لا يمكن تحملها. ومن الحاسم إقامة تعاون دولي وزيادة الشفافية من أجل تحسين الموازنة بين مصالح الناس ومصالح من يقعون عقود الديون والاستثمار.

33- وفيما يتعلق بالموارد، سارع البنك الدولي إلى استخدام قدراته المالية الكاملة، ويمضي نحو الالتزام بمبلغ قياسي قدره 160 مليار دولار أمريكي على مدى 15 شهرا، بما يشمل منحا وتمويلا بشروط ميسرة. وتستخدم الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19 لشراء الإمدادات الصحية وتوفير التمويل السريع لشراء اللقاح وتوزيعه بمشورة تقنية من البنك الدولي. واستجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمي، كُثِّف البنك استثماراته من أجل تعزيز الأمن الغذائي في البلدان المستفيدة، ولا سيما البلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف، وفتحت المؤسسة الدولية للتنمية نافذة الاستجابة للأزمات من أجل توفير تمويل مُبكر للاستجابة للأزمات البطيئة الظهور، بما فيها انعدام الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل. وقال السيد ماليناس في ختام ملاحظاته إنه متفائل بأن الحلول ممكنة، بل وحتى مرجحة، على الرغم من التحديات الهائلة، وإنه يشعر بالارتياح حيال الإجراءات الجريئة التي يجري اتخاذها.

34- وعرض الأمين العام غوتيريش، الذي اضطر إلى مغادرة الجلسة بسبب ارتباطه بالتزامات أخرى، أفكاره قبل مغادرته الاجتماع، فقال إنه يرى أن تعددية الأطراف تبتعد في الأساس عن كونها تعددية حكومية دولية وقائمة على عزلة منظمة يركز فيها كل كيان على مشاكله وولاياته وقواعده. ولم تعد الحكومات تحتكر العمل السياسي؛ وهناك حاجة واضحة في هذا العالم الرقمي إلى نهج قائم على تعددية أصحاب المصلحة، ولا بد للبعث الحكومي الدولي في تعددية الأطراف أن يتجه نحو العمل مع المجتمع المدني ومجتمع قطاع الأعمال.

35- ومن الواضح أيضا أن نهج الانعزال في صوامع لم يعد صالحا للاستخدام. وإذا كان بوسع تعددية الأطراف أن تهدم الصوامع وتغدو شاملة وتتسع للجميع من أجل تحقيق هدف مشترك، فسيكون لها دور رئيسي في الحوكمة العالمية المطلوبة. ويحتاج العالم إلى أشكال من الحوكمة تكون أكثر ليونة ومرونة وشمولا للاستجابة للجوائح والتغيرات المناخية والخروج على القانون

في الحيز السيبراني، وعدم المساواة، والتهديدات الكثيرة الأخرى التي يواجهها المجتمع. وما يدور بيننا اليوم من نقاش بفضل البرنامج هو بالضبط ما نحتاج إلى المضي قدما نحوه.

36- وأوضحت السيدة يوتا أوربيلين، مفوضة الاتحاد الأوروبي للشركات الدولية، خطة المفوضية لمعالجة الجوع وسوء التغذية والأزمات الغذائية العالمية المتفاقمة بسبب جائحة كوفيد-19. وقالت إن الأولوية العليا منصبة على التوفيق بين الناس والكوكب والاقتصاد في إطار الاتفاق الأخضر الأوروبي. وأضافت أن الاتفاق يتجه بقوة نحو الزراعة المستدامة والاستهلاك المستدام، واضعا في صميمه استراتيجية قوامها العمل الشامل "من المزرعة إلى المائدة" لوضع جدول أعمال تحويلي للنظم الغذائية.

37- وقالت إن مواضيع السياسات لدورة ميزانية الاتحاد الأوروبي المقبلة ستصب على الزراعة المستدامة والتغذية والتنمية البشرية والتنوع البيولوجي. وستعالج هذه الأولويات أيضا من خلال ثلاث لبنات مهمة تتمثل في المبادرات التحويلية للأمن الغذائي والتغذوي والنظم الغذائية الزراعية المستدامة من خلال نهج فريق أوروبا؛ والعمل المستمر مع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف من أجل الشراكة والتنسيق الفعالين اللذين سنتيح لهما أحداث من قبيل مؤتمر قمة النظم الغذائية ومؤتمر قمة التغذية من أجل النمو فرصا مهمة لتحديد حصائل طموحة تتجاوز هدف التنمية المستدامة 2؛ ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وهي مسألة بالغة الأهمية لمنع الأزمات الغذائية المديرة والتعامل معها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

38- وتحدثت السيدة جوزيفا ساكو، مفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة، عن السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم أفريقيا بصورة أفضل. وقالت إن بناء اقتصادات قادرة على الصمود ضروري لنهوض أفريقيا من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الراهنة التي يضاعفها النزاع والقتال المدني والإرهاب وتغير المناخ وغزو الجراد رغم أنها ناشئة بصورة مباشرة عن جائحة كوفيد-19.

39- وقالت إن القارة في حاجة إلى خطط وحوافز للحفاظ على فرص العمل والأجور؛ ووضع سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية وتنفيذها من أجل تأمين القطاع غير الرسمي والشرائح السكانية الأكثر ضعفا؛ وتعزيز القطاع الإنتاجي في أفريقيا وتنمية قدرته على الوفاء باحتياجاته في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوائح؛ ووضع سياسات تمكن من الابتكار الزراعي لتعزيز التكنولوجيات والممارسات الملائمة للمزارعين والشباب والنساء الريفيين؛ والاستفادة بصورة كاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية كوسيلة لدفع عجلة التجارة البينية في أفريقيا والحد من تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي؛ ووضع نهاية للنزاع.

40- وتابعت قائلة إن أفريقيا في حاجة إلى تعزيز شراكاتها والعمل مع جميع شركائها في التنمية لتحقيق أهدافها الإنمائية؛ غير أن الفهم المعزز للواقع السياسي والاقتصادي المحلي للدول الأفريقية هو الركيزة الأساسية لأي دعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمطلوب من الشركاء الإنمائيين هو زيادة تمويل المبادرات ذات الأولوية الوطنية من خلال البرامج القائمة والاستثمارات الجديدة. وقالت إن مفوضية الاتحاد الأفريقي تدعو إلى تعزيز التنسيق والتعاون من أجل تجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية استرشادا بمبدأ الولاية الاحتياطية في الملكية والاستدامة؛ وتعزيز آليات المساءلة المتبادلة. واختتمت قائلة إن نمو أفريقيا مهم للأفريقيين وللعالم ولكن السلام في أفريقيا يتطلب ازدهار أفريقيا والعكس صحيح.

41- وبدأ السيد أхим شتاينر، نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاحظاته بالإشارة إلى أن التدخلات الإنسانية عالجت غياب الأوضاع الطبيعية التي ينبغي أن يقابلها مسار طبيعي للتنمية. ويكمن جانب من الإجابة على مسألة إيجاد شكل جديد من التعاون والتفاعل داخل أسرة الأمم المتحدة، بما يشمل شركاءها، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في الاعتراف بأن التعاون الإنمائي قد تغير في جوهره. فقد تحول العالم من حقبة المعونة

الإنمائية إلى حقبة من التعاون الإنمائي يقوم فيها كل كيان بدور مختلف وتُشارك فيها المنظمات الإنسانية عندما تؤدي النزاعات أو الكوارث الطبيعية إلى اختلال الأداء الطبيعي.

42- ولا تزال منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في حاجة إلى التطلع إلى مستقبل لا يكون فيه التعاون الإنمائي مجرد دالة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بل يُشكل جزءاً لا يتجزأ من فهم كيفية توصل المجتمعات إلى توافق في الآراء حول الخيارات التي تتخذها. ومن المهم ألا يغيب عن أذهاننا أن مجتمعات كثيرة كانت تشهد قبل تفشي جائحة كوفيد-19 احتجاجات سياسية بسبب عدم المساواة، والاستدامة، وتغيُّر المناخ، والضعف. وفي مثل هذه السياقات، لم يعد كثير من الأدوات التي استحدثت قبل 30 أو 40 عاماً مناسبة لهذا العصر. وهناك دور مميز للعاملين في المجال الإنساني ووظيفة مميزة للمبادئ الإنسانية، ولكن هذا الوقت يتطلب "إعادة ضبط" تعددية الأطراف.

43- إن وجود منسق مقيم قادر على العمل كرئيس لفريق الأمم المتحدة القطري وكقائد للعمل الإنساني خطوة مهمة نحو التخفيف من الجمود المؤسسي، وإن كان من المطلوب توجيه مزيد من الاهتمام للجوانب التمهيدية للعملية – أي التقديرات القطرية المشتركة، والتخطيط، والترتيبات المالية – لإرساء الأساس للتنفيذ. ونتوق "نحن شعوب العالم" داخل الأمم المتحدة، إلى إعادة ضبط بؤرة التركيز وتحديد السياق للنهج المعاصرة من أجل العمل معاً كمجتمع دولي.

44- ودقّ السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة، ناقوس الخطر، فقال إن أعظم ما حققه الجنس البشري من إنجاز، وهو القضاء على المجاعة كسمة من سمات التجربة البشرية، بات في مهبط الخطر ليس بسبب نقص الغذاء الذي لدينا منه الكثير، بل بسبب تغيُّر المناخ والنزاع والانكماش الاقتصادي الناشئ عن جائحة كوفيد-19. ولا بد من التدخل العاجل على أربع جبهات: أولاً، يحتاج المساهمون في المؤسسات المالية الدولية إلى تمكينهم من تقديم دعم سريع وفعال للبلدان الأكثر ضعفاً؛ وثانياً، وبالنظر إلى أن بعض البلدان لا تمتلك المؤسسات أو القدرات اللازمة إلى الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة حتى وإن كانت تتمتع بموارد جيدة نسبياً، تحتاج منظمات، مثل البرنامج والصليب الأحمر، إلى مليارات من الدولارات للعمل في الأماكن التي تشهد مآسي، مثل اليمن وجنوب السودان. وثالثاً، نظراً لأن أعداد من يفتك بهم المرض أثناء المجاعات أكثر ممن يقتلهم الجوع، هناك حاجة إلى الاستثمار في الخدمات الصحية الأساسية ومرافق الصرف الصحي، ومنظمات مثل اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود؛ ورابعاً، لا بد من إرساء السلام والاستقرار، وهو ما أكدّه الأمين العام في دعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. والخبر السيئ هو أن النزاعات آخذة في الاتساع بدلاً من الهدوء المطلوب للتمكين من تجنب المآسي المتعددة. وأما الخبر السار فهو أن حل المشكلات لا ينطوي على تكلفة باهظة – وقد كشف لنا البرنامج عن أن مجرد 20 أو 30 سنتاً أمريكياً في اليوم يمكن أن يُنقذ طفلاً. وما لم يكن هناك تغيير فإن المآسي العالمية المتعددة ستظل تُهددنا على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة حاصدة معها أرواح الكثيرين. وتُحدّد اللحظة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2021 التي ستصدر في 1 ديسمبر/كانون الأول، بالتفصيل ما ينبغي القيام به لحماية ملايين الأطفال من فقدان أرواحهم. ويمكن على الأقل كسب بعض الوقت من خلال التدخل العاجل ويمكن بعد ذلك للعالم أن يعيد تركيزه على تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود.

مداخلات الدول الأعضاء

45- أشار السيد غيرت مولر، الوزير الاتحادي الألماني للتعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن جائحة كوفيد-19 أزمة اقتصادية واجتماعية ومرتبطة بالجوع فضلاً عن كونها أزمة صحية. وفي معرض الإشارة إلى نقص التمويل الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج، دعا الوزير إلى التضامن على نطاق العالم للتعامل مع الأزمة؛ وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك

تحويل منظمة الصحة العالمية إلى مركز عالمي للتصدي للجوائح والدعوة إلى تشكيل مجلس عالمي لمواجهة الأزمات؛ وإعادة هيكلة الديون لتكميل تدابير تعليق مدفوعات خدمة الديون؛ وتجديد الإرادة السياسية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 و2.

46- وأشار السيد جون بارسا (John Barsa)، القائم بأعمال مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، إلى أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة النهج التعاوني الذي دعا إليه الفريق الرفيع المستوى، وإلى أن الاحتياجات الإنسانية وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، مما يتطلب شراكات جديدة وطرق عمل جديدة. وأشار إلى جهود الوكالة في تعزيز الروابط بين برمجة العمل الإنساني والإنمائي والسلام، بما في ذلك من خلال التغييرات في الهياكل الحكومية والداخلية في الوكالة. وقال أيضا إن حكومة الولايات المتحدة تقوم بدمج جهود استجاباتها على صعيد السياسات وعلى الصعيدين الدبلوماسي والبرامجي في البلدان المختارة من خلال استراتيجية الهاشاشة العالمية لتعبئة مجموعة متنوعة من الموارد من أجل تعظيم الأثر.

47- ورحب الأعضاء والممثلون الآخرون في المجلس التنفيذي بالأفكار التي عرضها أعضاء الفريق وإمكانية تحسين التعاون داخل المجتمع الدولي. وقالوا إن إشراك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الحكوميين الثنائيين في الجهود سيؤدي الرسالة الموجّهة إلى البلدان، وسيُبيّن التخطيط، ويمكن أن يخفف الأعباء الإدارية الواقعة على الحكومات. وأضافوا أن تحسين التعاون والعمل المشترك سيساعد على تحويل التركيز نحو التخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الموارد، وتنفيذ البرامج وتكريسها في احتياجات المجتمعات المحلية والأسر.

48- وسئل أعضاء الفريق عن وجهات نظرهم في المسائل التالية: أفضل سبل موازنة المتطلبات الإنسانية في حالات الطوارئ مع البرامج الهادفة إلى بناء تغيير طويل الأمد؛ ودور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأسباب عدم تجاوب زعماء العالم مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وما إذا كانت هناك أي فرصة للالتزام بهذا الاقتراح في المستقبل؛ والتغييرات اللازمة لضمان تحقيق نتائج أفضل من خلال الأخذ بنهج تعاوني؛ وما إذا كان دمج الوكالات الناشئة المنغلقة على قطاعات بعينها والمتوقعة سيُحد من التفتت والمنافسة الضارة على الموارد الشحيحة؛ وأفضل السبل الكفيلة بزيادة شفافية البرامج التعاونية ومساءلتها بشأن أدوار الوكالات المشاركة؛ وسبل تحقيق التعاون في البلدان التي لا يمكن فيها العمل مع الحكومات المحلية والوطنية لبناء قدراتها.

49- وأثيرت مخاوف بشأن نجاح العلاقات بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية في إطار نهج القناة الواحدة، بما يشمل طريقة تعاون المنسقين المقيمين مع الحكومات لإعداد الخطط القطرية وتنفيذها؛ وكيفية التوفيق بين خيارات البلدان وهدم الصوامع؛ وأدوار الحكومات ومسؤولياتها في الإطار الجديد للترتيبات.

50- وتسأل الأعضاء أيضا عن الطريقة التي يمكن بها التنسيق بين مختلف الشركاء والتعامل معهم على قدم المساواة نظرا لأن لكل منظمة مجموعتها الخاصة من القواعد والإجراءات البيروقراطية، بما في ذلك 450 مصرفا من المصارف الإنمائية العامة العاملة على مختلف المستويات في جميع أنحاء العالم.

51- وأخيرا، سُئل أعضاء الفريق عن التغيير الذي يرغبون في رؤيته في الطريقة التي يستخدمها المانحون في تمويل منظماتهم لضمان تعظيم أثر التمويل.

52- وردا على الأسئلة والتعليقات، قالت السيدة جورجيفا إن اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة الأزمة الراهنة يعني لصندوق النقد الدولي الاعتراف بالبلدان الأكثر احتياجا، وهي البلدان المنخفضة الدخل واقتصادات السوق الناشئة المعتمدة على القطاعات الشديدة التضرر من الأزمة. ولا بد من توجيه دعم كبير إلى المجالات التي يتحقق فيها أكبر الأثر. وفي رأيها أن بوسع صندوق النقد الدولي تحقيق أكبر أثر عن طريق توسيع قدراته بصورة كبيرة لتوفير التمويل بشروط ميسرة. وقالت إن صندوق النقد الدولي طلب من أعضائه إقراض حقوق السحب الخاصة التي لا يحتاجون إليها من خلال الصندوق إلى البلدان التي تواجه

حاجة ماسة إلى السيولة. ويحتاج صندوق النقد الدولي أيضا إلى موارد فرعية لتوفير المستوى المطلوب من التيسيرية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إجراء بسيط للغاية ولكنه مهم للبلدان المنخفضة الدخل التي لديها التزامات ديون مستحقة للصندوق، وهو تعليق الديون، بل والتنازل عنها، للحيلولة دون إقدامها على الاختيار بين إنقاذ الأرواح وخدمة الديون، ولحمايتها أيضا من السقوط في هوة المتأخرات وتدهور مركزها المالي. وأخيرا، هناك حاجة إلى الشفافية، ولا سيما شفافية الديون، إذ من الصعب تحقيق أفضل استخدام للموارد المالية إذا لم يكن واضحا من يقرض من ولماذا وبأية شروط.

53- وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص، من الدروس الواضحة المستفادة من الأزمة الحالية أن البلدان التي لديها شفافية ومساءلة وقليل من العقبات أمام نمو القطاع الخاص هي الأكثر قدرة على الصمود. ولذلك، يُنفذ الصندوق النقد الدولي برامج لتعزيز هذه الأركان في البلدان، سعيا منه إلى ضمان إدارة سليمة للاقتصادات وكفالة إسهام القطاع الخاص في النمو والرفاه. غير أن ذلك لن يكفل بالنجاح ما لم تتجنب البلدان الوقوع في شرك التفاوتات المتنامية التي ثبتت مرارا أنها تزداد في أعقاب الجوائح. ولذلك يدعم صندوق النقد الدولي النظم الضريبية المصممة للقرن الحادي والعشرين التي تسمح بالتصاعدية حيثما أمكن دونما إضرار بالنمو، وتُعزز تحصيل الضرائب لتحسين تعبئة الإيرادات العامة، وتهدف إلى أن تكون نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي 15 في المائة، وهو الحد الأدنى لتمكين الحكومات من الاستثمار في البنية التحتية التي تدعم النمو والإنفاق الاجتماعي. ويهدف صندوق النقد الدولي أيضا إلى العمل مع المؤسسات الأخرى في تصميم شبكات الأمان الاجتماعي التي من المثالي أن تشمل "حبال أمان اجتماعي" تساعد الناس على مساعدة أنفسهم.

54- وتطرقت بعد ذلك السيدة جورجيفا إلى الطريقة التي يمكن بها للمنظمات الإنمائية العمل معا بطريقة منسقة في ضوء أن لكل منها مجموعتها الخاصة من القواعد والإجراءات البيروقراطية، فقالت إنها تقدم رؤية تعمل فيها كل منظمة على أساس قوتها المقارنة مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايات المنظمات الأخرى، وتجنب ظاهرة "أنا أيضا" والعمل بصورة شاملة لتجنب ازدواجية. وتناول السيد مالibas هذه النقطة، مشيرا إلى أن حاجة الوكالات الإنمائية إلى التعاون وتجنب ازدواجية الجهود قد نوقشت على نطاق واسع في مجموعة العشرين. وقال إنه يُحدّد عملية منصات قطرية قوية تعزز التنسيق الدولي الذي يخدم البلدان على أفضل وجه، ولا سيما في ضوء التحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان. وأكد حاجة البرامج القطرية إلى إشراك الحكومات بدور حقيقي في تلبية احتياجات البلدان، وهي نقطة أيدتها لاحقا السيدة ساكو، التي شددت على أهمية امتلاك البلدان برامجها القطرية والإسماك في سياق أعمال التعافي من جائحة كوفيد-19 بدفة النهوض بأولويات التنمية الوطنية من أجل تحقيق انتعاش أكثر مرونة واستدامة.

55- وردّ السيد مالibas أيضا على السؤال المتعلق بكيفية تعظيم أثر الموارد؛ معربا عن تقديره للمساهمات المستمرة من المؤسسة الدولية للتنمية التي تُمكن البنك الدولي من توفير المنح التي تشتد إليها الحاجة والتمويل بشروط ميسرة للغاية، ولا سيما للبلدان الأشد فقرا. ومن منظور البنك الدولي، ينبغي أن ينصب التركيز على برامج محدّدة لمعالجة أكبر التحديات، بما فيها المياه النظيفة، ولا سيما في ضوء ارتباطها بالتغذية والصحة والكهرباء؛ والنظم الغذائية، بما يشمل اختيار المحاصيل والبذور ونظم التسميد. وأضاف أن من دواعي القلق التحول إلى إنشاء نظم قومية انطلاقا من فكرة عدم إمكانية تحقيق إنتاج البلد إلا على المستوى المحلي. ولفت الانتباه أيضا إلى أسعار الصرف المزدوجة في بعض البلدان، مشيرا إلى أنها تنطوي على تكاليف كبيرة وتعرقل أثر تدفقات الموارد. واختتم قائلا إن شبكات الأمان الاجتماعي توفر نظاما يمكن من خلاله تقديم الموارد إلى الأسر من أجل التغذية والصحة، ولا تزال بلدان كثيرة في حاجة إلى تطوير نظم شبكات أمان اجتماعي تتوفر لها مقومات الاستمرار.

56- وقال السيد شتاينر، في معرض تناوله مسألة التغيير الذي ينبغي إجراؤه لتعظيم أثر التمويل، إن أدوات قياس الأداء في سياق الإدارة القائمة على النتائج ليست فعالة في بعض الأحيان في تقييم ما إذا كان الاستثمار في التمويل الأساسي يُقدّم في الواقع قيمة أو يحقق فعالية على الأرض على الرغم من الحاجة دوما إلى زيادة التمويل الأساسي. وبينما يأخذ هو زملاؤه الإدارة القائمة

على النتائج على محمل الجد فإنه يرى من واقع خبرته أن الإدارة على أساس النتائج تُشكل تحدياً للأجهزة الرئاسية، وقد حان الأوان لإعادة النظر في هذا النهج.

57- وقال إنه لا يُعارض فكرة دمج الوكالات المنعزلة في صوامع التي تركز على قطاعات بعينها للمساعدة على الحد من التفتت والمنافسة الضارة على الموارد الصحيحة، على أن يكون ذلك مشروطاً بتحسين التعاون الدولي في المدى البعيد بدلاً من استخدامه بطريقة انتهازية أثناء الأزمات.

58- وفيما يتعلق بمسألة إمكانية تقييد قناة توحيد أداء الأمم المتحدة خيارات الحكومات الوطنية، قال إن أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة لا يُقصد منها أن تكون قناة واحدة، بل قناة للتفاوض السياسي بين البلدان ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأولويات العليا للبلدان والسبل التي يمكن بها لمختلف الوكالات والصناديق والبرامج تحقيق المواءمة في إطار برنامج مشترك والالتزام بالعمل معاً. وأضاف أن الوكالات والصناديق والبرامج مكلفة بولايات عالمية وأن الوزارات الفردية لن تفقد إمكانية الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء واقع تمويل المؤسسات وتكوين الشراكات الوطنية داخل مجتمع المانحين، من غير المرجح وجود قناة تمويل واحدة. والهدف هو زيادة التماسك وتحسين التنسيق والتخطيط والتقييم المشتركين، والحد من الهدر، والأهم من ذلك هو التنفيذ المشترك الذي من المتوقع أن يعود بالنفع على التعاون الإنمائي بصفة عامة سواءً للبلدان أو لمجتمع المانحين على النحو المتوخى من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي دعا إليه الأمين العام.

59- وردا على الدعوة الموجّهة من الأعضاء إلى المجتمع الدولي للتكاتف من أجل تعظيم العمل، ولا سيما من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 و2، قال السيد شتاينر إن الحفاظ على القدرة على العمل كمجتمع دولي يتطلب تركيزاً خاصاً في الظروف الراهنة. وأضاف أن تجربة الموجة الأولى للجائحة، وإن كانت غير مطمئنة تماماً، شملت جهوداً بطولية. غير أن الفجوة الحالية بين ما هو مطلوب وما يتم تقديمه أخذت في الاتساع، والحقيقة المرة هي أن العالم يمضي في اتجاه سيفضي به إلى تفاقم المجاعة والجوع لمئات الملايين من البشر، حتى في البلدان المتوسطة الدخل، إذا نحن ببساطة لم نتكاتف في مواجهة ذلك.

60- وفي الختام، أعرب رئيس المجلس التنفيذي عن أمله في أن تكون هذه المناقشات الأولى من بين مناقشات كثيرة حول المجالات التي يمكن فيها التعجيل بالتغيير على المستوى القطري وتنسيق الرعاية/الإشراف على المستوى العالمي. وسلط الضوء على ما أُثير من نقاط، بما في ذلك أن التعاون العملي بين الشركاء الدوليين مطلوب لتحسين النتائج على الأرض بوسائل تشمل عقد اجتماعات منتظمة للمنظمات المشاركة في النقاش؛ وأن ثمة حاجة إلى زيادة الموارد المحلية والدولية، بما في ذلك لتخفيف أعباء الديون وزيادة الحيز المالي؛ وأنه يتعين تحسين التواصل وينبغي تجنب الرسائل المتضاربة؛ وأن من الضروري التركيز على الوقاية في البلدان المتضررة من العنف والبلدان الهشة الأخرى، وتعزيز القيادة والملكية الوطنية؛ وأنه ينبغي إشراك القطاع الخاص والمصارف الإنمائية العامة بطريقة تكاملية؛ وأنه ينبغي تعزيز استهداف المستفيدين على أساس الحاجة وليس على أساس الوضع؛ وأنه لا غنى عن وقف إطلاق النار الذي دعا إليه الأمين العام لتحقيق الاستقرار المطلوب لتمكين البلدان من التعافي؛ وأن بناء عالم متحرر من الجوع ما هو إلا ضرورة أخلاقية، ولا سبيل إلى تحقيقه إلا بالإرادة السياسية للمجتمع الدولي والحكومات. ودعا المنظمات المشاركة في الجزء الرفيع المستوى إلى تعيين جهات اتصال لتيسير إجراء مزيد من النقاش وإعداد مقترحات ملموسة بشأن ما هو ممكن من "مسارات لتعزيز التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ" لمناقشتها واتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل القريب، وربما أثناء اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقرر عقدها في أبريل/نيسان 2021.

61- وقدم المدير التنفيذي للبرنامج الكلمة الأخيرة بناءً على دعوة رئيس المجلس، فقال إن العالم بعد 200 عاماً من التقدم قد انتكس إلى الوراء خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي ضوء الثروات المتراكمة لدى الدول وحق كل إنسان على وجه الأرض في

الغذاء، ليس ثمة ما يُبرر عدم وضع نهاية للجوع. وهناك بالتالي حاجة مُلحة إلى قيام المجتمع الدولي بتحقيق مزيد من التعاون العملي والواقعي والاستراتيجي. واختتم قائلاً إنه على ثقة من أن المجتمع الدولي سيفعل ذلك وإن البرنامج ملتزم بالقيام بدوره.

نهاية التقرير